



الألفي حاسماً أكثر من أي وقت مضى. صحيح أن القوى العالمية الشاملة لدفع التنمية - الأسواق المتوسعة، التقنية المتقدمة، الديموقراطية المنتشرة - تقيد أجزاء كبرى من العالم، لكنها أيضاً تتجاوز مئات الملايين من أفقر البشر. فالموعد المحدد لتحقيق أهداف الألفية هو بعد اثني عشر عاماً فقط من الآن؛ ومعنى ذلك أن الحكم الصالح والمؤسسات الفعالة - رغم كونها حيوية للنجاح - لن تكون كافية في البلدان الأشد فقراً. لذا، ينبغي على الدول الغنية تزويد المنظومة الدولية، كما وعدت، بتمويل أكبر بكثير وقواعد أفضل بكثير؛ لجعل الأهداف قابلةً لتحقيق في البلدان الأشد فقراً.

ينبغي بدء تحقيق الأهداف بالإقرار بأن على كل بلد اتباع استراتيجيات للتنمية تلبّي احتياجاته المحددة؛ كما يجب بناء الاستراتيجيات القومية على أساس الأدلة الراسخة، والعلم النظامي الجيد، والرصد والتقييم المناسبين. وضمن هذا النطاق، تتطلب الدول الفقيرة حرية المناورة مع المانحين لتصميم سياسات ملائمة محلياً؛ لأن البرامج القطرية لن تكون ملائمة للأوضاع المحلية أو مستدامةً سياسياً من دون ملكية البلد الحقيقية لها. كما ينبغي أن تحترم هذه البرامج القومية حقوق الإنسان، وتدعم حكم القانون، وتلتزم بالتطبيق الأمين للفعّال للسياسات الملائمة. وعندما تُستوفى هذه الشروط، ينبغي على الدول الفقيرة أن تتمكن من الاعتماد على الدول الغنية لتقديم مساعدة أكبر بكثير؛ في التمويل، وفي القواعد الأكثر إنصافاً للتنافس التجاري والمالي والعلمي والتقني، على حدّ سواء.

إعطاء الأولوية للبلدان المخلفة وراء الركب

يجب على تعاهد التنمية للألفية، أولاً، التركيز على بلدان الأولوية التي تواجه أكثر العقبات جسامةً أمام تحقيق أهداف التنمية للألفية - وهي بلدان شهدت أدنى تنمية بشرية، وحققت أقل تقدم خلال العقد المنصرم (راجع الفصل الثاني). ويُعتبر تضاعف إصلاحات النهج السياسي المحلي مع قدر أكبر بكثير من المساعدة للتنمية أمراً حيوياً لهذه البلدان.

في سبتمبر (أيلول) عام ألفين، تبنت قادة العالم إعلان الأمم المتحدة للألفية؛ ملزمين دولهم بجهود عالمية أكثر قوة لتخفيف الفقر، وتحسين الصحة، وتعزيز السلام وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية. وأهداف التنمية للألفية، المنبثقة من الإعلان، هي مرام محددة يمكن قياسها؛ بما فيها التخفيف - بحلول العام 2015 - من الفقر المدقع، الذي ما زال يشد قبضته على أكثر من ألف مليون إنسان في العالم. وقد جرى التأكيد على هذه الأهداف، وعلى التزامات البلدان الثرية والفقيرة بتحقيقها، في اجتماع مونتيري؛ المنبثق من مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في مارس/آذار 2002، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2002، وإطلاق دورة الدوحة للتجارة الدولية.

وصف قادة العالم من البلدان الغنية والفقيرة مؤتمر مونتيري بأنه يسجل التزاماً بينهم بدعم أهداف إنمائية مشتركة. ويشكل ذلك الالتزام أساس تعاهد التنمية للألفية المقترح هنا - تعاهد يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل معاً من خلاله على مساعدة البلدان الفقيرة في تحقيق أهداف التنمية للألفية. ويدعو هذا التعاهد جميع المشاركين في المشروع إلى توجيه جهودهم نحو ضمان نجاح أهداف التنمية للألفية، عبر منظومة من تقاسم المسؤولية. ففي استطاعة الدول الفقيرة أن تُصرّ على الدول الغنية لزيادة المساعدات الممنوحة، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وفي استطاعة الفقراء تحميل سياسيتهم مسؤولية تحقيق غايات التخفيف من الفاقة ضمن الجدول الزمني المحدد، ومحاسبتهم عن أعمالهم في هذا المجال. كما أن في استطاعة المانحين أن يصرّوا على وجود حكم أصح في الدول الفقيرة، ومساءلة أكبر عن استخدام المساعدات الممنوحة.

ولكن على الرغم من الالتزامات المثيرة للإعجاب في اجتماع الألفية وتجمعات دولية أحدث عهداً، فإن العشرات من البلدان تُعتبر حالات ذات أولوية (مميّزة) في هذا التقرير بين «أولوية قصوى» و«أولوية متقدمة» لأنها منحرفة على نحو محفوف بالمخاطر عن المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الثمانية؛ مما يجعل التعاهد

إن تعاهد التنمية للألفية هو حصيلة التعاون بين فريق مكتب تقرير التنمية البشرية ومنسقي قوة العمل في مشروع الألفية، مع مساهمات من آخرين مشاركين في مشروع الألفية.

الاقتصادي والاجتماعي أيضا أقيمت إثنية وعرقية، وحتى أغليبات - بخاصة البنات والنساء اللواتي يعانين من التحيز الجنوسي ضد الحصول على التعليم والخدمات العامة، والفرص المؤاتية للتوظيف، والملكية الخاصة.

هكذا، وعلى الرغم من مستويات المعيشة الأرفع التي وفرتها العولمة (المدعومة بحكم اقتصادي صالح) في أجزاء كبيرة من العالم، فإن مئات الملايين من البشر شهدوا تراجع اقتصادياتهم نحو الأسوأ بدلاً من تقدمها. ويكافح أكثر من ألف مليون إنسان ويلات الجوع وسوء الصحة في سبيل البقاء اليومي على قيد الحياة.

ثمة أسباب عديدة لاستمرار التنمية الاقتصادية في تجاهلها المتعمد لكثير من أشد المناطق فقراً في العالم؛ بينها سبب مشترك هو الحكم الرديء. فعندما تكون الحكومات فاسدة، أو عديمة الأهلية، أو ليست عرضة للمحاسبة من جانب مواطنيها، تتداعى الاقتصاديات الوطنية. وعندما يكون التفاوت في الدخل كبيراً جداً، يسيطر الأغنياء في أحوال كثيرة على النظام السياسي، وببساطة يهملون الفقراء؛ محبطين بذلك التنمية العريضة القاعدة. في الممثل، إذا قصرت الحكومات عن الاستثمار على نحو وافٍ بالمرام في مجالي الصحة والتعليم لشعوبها، فإن النمو الاقتصادي سوف يتلاشى في نهاية المطاف؛ بسبب النقص في عدد العمال المهرة الأصحاء. فمن دون حكم صالح متين - من حيث السياسات الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والمؤسسات العاملة على ما يرام، والمشاركة السياسية الديمقراطية - لا يمكن لبلد منخفض التنمية البشرية أن يتوقع نجاحاً طويلاً الأمد في جهود التنمية أو دعماً متوسعاً من الدول المانحة.

ومع أن الكثيرين من المراقبين يكتفون بتوجيه النصح مع التوبيخ إلى الفقراء لإعطاء نتائج أفضل، من غير مساعدة أو إرشاد، فإن معظم البلدان الفقيرة تواجه مشكلات بنيوية حادة، خارجة عن إرادتها إلى حد بعيد. وكثيراً ما تتعلق هذه المشكلات بنظام التجارة الدولي - مثلما يحدث عندما تصد البلدان الغنية صادرات زراعية من بلدان فقيرة، أو تزود مزارعيها هي بإعانات مالية ضخمة، مخفضة بذلك الأسعار العالمية لهذه المنتجات. كما تواجه البلدان الفقيرة حواجز تجارية لدى تصديرها المنسوجات والملابس، والمأكولات والمشروبات المصنعة، وغيرها من المنتجات التي قد تتمتع بالتنافسية فيها. أضف إلى ذلك، أن حكومات عديدة شُلت قدرتها على الحركة بفعل ديون خارجية لا يمكن التغلب عليها، ورثتها عن سابقتها - فيما الجهود الرامية إلى تخفيف أعباء الديون أقل مما يجب، ومتأخرة أكثر مما ينبغي.

في الثمانينات وجزء كبير من التسعينات، وجّه العديد من جهود التنمية، التي كانت تبذلها المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة الرئيسية، اعتقاداً بأن قوى الأسواق سوف ترفع جميع الدول الفقيرة إلى مسار التنمية الاقتصادية المستدامة ذاتياً؛ كما اعتُبرت العولمة بمثابة المحرك الجديد العظيم للتقدم الاقتصادي، العالمي النطاق. وافترض بأن البلدان الفقيرة سوف تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي ما دامت تنتهج سبيل الحكم الاقتصادي الصالح؛ القائم على القواعد السلوكية للاستقرار الاقتصادي الشامل، وتحرير الأسواق، وخصخصة النشاط الاقتصادي. وكان متوقعاً من النمو الاقتصادي، في المقابل، أن يأتي معه بتحسينات واسعة النطاق في الصحة والتربية والتغذية والإسكان وفرصة الوصول إلى البنية التحتية الأساسية، مثل الماء والصرف الصحي - الأمر الذي يجعل البلدان قادرة على الإفلات من قبضة الفاقة.

مع أن هذه الرؤية التفاؤلية أثبتت عدم كفايتها إلى حد كبير جداً بالنسبة إلى مئات الملايين من الفقراء، فإنها ما زالت ذات جدارة عظيمة الشأن للكثيرين في العالم. وعلى الرغم من الاحتجاجات ضد العولمة في السنوات الحديثة العهد، فقد أسهمت قوى الأسواق العالمية في النمو الاقتصادي - وتخفيض الفقر - في الصين والهند وعشرات من الدول النامية الأخرى. ويتمتع آلاف الملايين من البشر بمستويات معيشة أعلى وأعمار أطول، كنتيجة لقوى الأسواق العالمية والسياسات القومية التي تساعد على التحكم بهذه القوى لاستخدامها.

ولكن، مثلما أفادت العولمة بعض مناطق العالم على نحو منتظم، فإنها تجاوزت مناطق أخرى وأيضاً جماعات عديدة داخل البلد الواحد في هذه المناطق. ففي التسعينات من القرن العشرين، شهد معظم شرق آسيا وجنوبها تحسناً مثيراً في مستويات المعيشة؛ لكن أجزاء عريضة من إفريقيا جنوب الصحراء، وأجزاء من شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ودولاً عديدة في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط لم تشهد هذا التحسّن. أضف إلى ذلك، أن الأمراض الوبائية - وأبلغها تأثيراً فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) - تفترس على نحو متفاوت أولئك المخلفين وراء الآخرين وتدفعهم إلى الوراء حتى أكثر من قبل؛ موقعة الفقراء في شرك حلقة مفرغة من الفاقة والمرض.

وحتى في الاقتصاديات الأكبر والمتنامية - مثل البرازيل والصين والهند والمكسيك - هناك مناطق تعيش في فقر حاد، لا يُخفف منه النمو القومي الإجمالي أي شيء يُذكر. وغالباً ما يتجاوز النمو

ولكن، مثلما أفادت العولمة
بعض مناطق العالم على نحو
منتظم، فإنها تجاوزت مناطق
أخرى وأيضاً جماعات عديدة
داخل البلد الواحد في هذه
المناطق

توفّر الجغرافيا تفسيراً هاماً آخر للتنمية الإنسانية المخففة، مفادها أن بلداناً فقيرة عديدة هي صغيرة ومنعزلة جغرافياً إلى حد بعيد، بحيث لا تجتذب المستثمرين الأجانب أو المحليين. فجمهورية مالي المحاطة باليابسة، ويبلغ عدد سكانها أحد عشر مليوناً ودخلها السنوي 240 دولاراً أميركياً للفرد (800 دولار، عندما يُقاس على أساس معادل القوة الشرائية)، لا تمثل أي أهمية تُذكر للمستثمرين الأجانب المحتملين. ومع إجمالي الناتج القومي يبلغ ألفين وستمئة مليون دولار، فإنها تتوازي في اقتصادها تقريباً مع مدينة صغيرة في بلد غني؛ يعيش فيه، مثلاً، خمسة وثمانون ألفاً على ثلاثين ألف دولار للشخص الواحد في العام. وبمواجهة نفقات النقل المرتفعة جداً، مع انعدام الاهتمام تقريباً من الشركات الدولية بالاستثمار في الإنتاج لأسواق محلية صغيرة، تجد مثل هذه البلدان أن العولمة تتجنبها وتتجاوزها.

على العموم، تتصل الدول الفقيرة والنائية مثل مالي بالاقتصاد العالمي عبر إنتاج سلع أساسية تقليدية قليلة؛ لكن نمو الأسواق العالمية البطيء، والتقانات اللامتغيرة، والأسعار العالمية المتقلبة والمتدنية في أحوال كثيرة لمثل هذه السلع، تُعطي قاعدةً أضيق بكثير مما يلزم للتقدم الاقتصادي. كما أن الاعتماد الشديد المتواصل على حفنة من صادرات السلع الرئيسية لا يوفر أي فرصة للنجاح على الأمد الطويل. ويعاني من هذا الوضع المؤسف جزء كبير من إفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة جبال الأنديز، وآسيا الوسطى. وما يزيد هذه المشكلات البنيوية حدّةً وخطورة هو النمو السكاني المتسارع، الذي من شأنه أن يكون الأسرع في البلدان ذات التنمية البشرية الأدنى. ويمكن لهذه التحديات أن تعيق جدّياً توفّر الأراضي الزراعية، وتزيد الانحلال البيئي (مثلاً، إزالة الأشجار وتدهور التربة واستنزاف المسامك وانخفاض حجم المياه العذبة).

علاوةً على ذلك، تتفاقم الحواجز الجغرافية والاتكالات على السلع والضغط الديموغرافية في أحيان كثيرة بعبء ثقيل من الأمراض، مثل فيروس نقص المناعة/الأيذز والسل والملاريا - أو بقيود حيوية طبيعية، مثل الأتربة المستنزفة والمنظومات البيئية المتفسخة. وقد تُعنى البلدان الثرية والمؤسسات الاقتصادية الواقعة تحت سيطرتها، إبان تحديد حصص الإعانة، بمسألة الحكم الصالح. لكنها في أحوال أكثر بكثير مما يلزم تكون غافلة عن التحديات الأخرى التي تواجه العديد من البلدان الأشد فقراً في العالم - وبخاصة لأن البلدان الغنية هي نفسها لم تعانِ هجمة أمراض استوائية مستوطنة مثل الملاريا. ويعتقد عدد كبير للغاية من راسمي السياسات في البلدان

الغنية أن البلدان الفقيرة لا تبذل جهداً كافياً للنمو، مقصّرين بذلك عن فهم ما تفعله القوى البنيوية الأعمق أثراً.

العَبَاتُ الحَاسِمَةُ للإفلات من أَشْرَاك الفَاقَةِ

تترك هذه العوائق البنيوية كثيراً من البلدان عالقة في أشراك الفاقة، لكن هناك سبباً للأمل حتى في مثل هذه الأوضاع الرهيبة. فالمرض الواسع الانتشار، والعزلة الجغرافية، والمنظومات البيئية الهشة، والاعتماد المفرط على صادرات السلع الرئيسية، وتسارع النمو السكاني، يمكن تذليلها بحلول عملية مثبتة. وتشتمل هذه الحلول على تغييرات تجريبها الدول الغنية في النهج السياسي؛ وعلى استثمارات أكبر بكثير في البنية التحتية، والسيطرة على الأمراض، والاستدامة البيئية تقوم بها البلدان الفقيرة، مدعومة من الحكومات المانحة بمساعدات مالية أكبر. وبالتالي، فإن الحاجة تدعو إلى تعاهد التنمية للألفية؛ إذ من دونها ستظل البلدان الفقيرة عالقة في شرك الفاقة، مع نمو اقتصادي متدنٍ أو سلبي.

يساعد النمو الاقتصادي المستدام على تحطيم أغلال الفاقة بأسلوبين، أولهما أنه يزيد مباشرة معدّل دخل الأسرة. فعندما تنال الأسر العائشة تحت خط الفاقة حصتها من معدل الارتفاع في الدخل القومي، يخفّض مدى فقر الدخل (أي حصة الناس العائشين على دولار واحد في اليوم) على نحو مباشر. وللنمو الاقتصادي سجلٌ قويٌّ في رفع الفقراء فوق خط الفاقة في الدخل.

لكن مثل هذه المكاسب ليست تلقائية ويمكن أن تتبدّد إذا اتّسعت اللامساواة في الدخل، ولم يحصل الفقراء على حصة ملائمة من النمو - وقد لوحظت هذه الظاهرة في العديد من البلدان خلال الأعوام الحديثة العهد. لذا، يشدّد التعاهد على القيام بأعمال تضمن حصول الفقراء على حصتهم من النمو الإجمالي؛ مع تركيز على توسيع فرص وصولهم إلى موجودات حاسمة - بما في ذلك تأمين ملكية دائمة مضمونة للأرض، وتسهيل إجراءات البدء بمشروعات تجارية صغيرة، ودعم الصادرات التي تتطلب كثافة عمالية، وتوسيع مجالات الحصول على تمويلات محلية. تجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يحقق أفضل تخفيض لفقر الدخل عندما تكون اللامساواة الأولية في الدخل ضيقة.

يعمل النمو الاقتصادي أيضاً بأسلوب غير مباشر؛ مخفّفاً فقر اللادخل برفع إيرادات الحكومة وتمكين ازدياد الاستثمارات العامة في التربية، والبنية التحتية

**بالتالي، فإن الحاجة تدعو إلى
تعاهد التنمية للألفية؛ إذ من
دونها ستظل البلدان الفقيرة
عالقة في شرك الفاقة، مع نمو
اقتصادي متدنٍ أو سلبي**

الرسالة بسيطة : إن الإفلات من أشرار الفاقة يستلزم من البلدان التوصل إلى عتبات حاسمة معيّنة - من الصحة والتعليم والبنية التحتية والحكم - تُتيح لها تحقيق الانطلاق نحو نمو اقتصادي مستدام. وثمة عشرات من البلدان الفقيرة تقصّر عن بلوغ تلك العتبات؛ وكثيراً ما يكون ذلك لِحَلَل لا علاقة لها به، ولأسباب خارجة كلياً عن إرادتها. هنا، يأتي دور التعاهد بين البلدان الغنية والفقيرة. فإذا أتبع بلدٌ ما السياسات الصحيحة والتزم بالحكم الصالح في تطبيق تلك السياسات، يتحتم على المجتمع الدولي - الوكالات الدولية والمانحين الثنائيين والفاعلين من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني - مساعدة هذا البلد على الوصول إلى العتبات الحاسمة من خلال زيادة المعونات.

حُزْمُ سياسات الإفلات من أشرار الفاقة

يتطلّب الإفلات من أشرار الفقر سببلاً متعدّد الأوجه - سببياً يذهب إلى أبعد من الوصايا السليمة المعتادة بانتهاج الحكم الاقتصادي والسياسي الصالح. وثمة ست حُزْم عنقودية من السياسات تُعتبر حاسمة بالنسبة إلى البلدان العالقة في شرك الفقر:

- الاستثمار في التنمية البشرية - التغذية والصحة (بما فيها الصحة التناسلية) والتربية والمياه والصّرف الصحي - لتعزيز قوَى عاملةٍ منتجةٍ يمكنها الإسهام بفعالية في الاقتصاد العالمي.
- مساعدة صغار المزارعين على زيادة إنتاجيتهم والتخلص من زراعة الكفاف والجوع المزمن - وبخاصة في البلدان التي تعيش غالبية سكانها في الأرياف.
- الاستثمار في البنية التحتية - الطاقة والطرق والمرافق والاتصالات - لجذب استثمارات جديدة في مجالات غير تقليدية.
- تطوير سياسات إنمائية صناعية تدعم نشاطات القطاع الخاص اللاتقليدية، مع اهتمام خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تشمل مثل هذه السياسات مناطق لتجهيز الصادرات، وحوافز ضريبية، ومبادرات أخرى لتشجيع الاستثمار والانفاق العام في مجاليّ الأبحاث والتنمية.
- التوكيد على حقوق الإنسان والإنصاف الاجتماعي لتعزيز رفاه كل الناس وضمان الحرّية والصوت للفقراء والمهمّشين - بمن فيهم البنات والنساء - كي يكون لهم نفوذ في القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- تشجيع الاستدامة البيئية وتحسين الإدارة الحضريّة. ومن الضروري لجميع البلدان، وبخاصة الأشد فقراً على الإطلاق، أن يحمي التنوّع الأحيائي

الأساسية، والسيطرة على الأمراض، والمجالات الصحية (وبخاصة صحة الأمومة والأطفال). وبالإضافة إلى تخفيض فاقة اللادخل، تسرّع هذه الاستثمارات خطى النمو الاقتصادي برفعها مستوى المهارات العمّالية والقدرة الإنتاجية - وبالتالي مداخيل السوق للفقراء.

مع أن النمو الاقتصادي ليس علاجاً تلقائياً لفقير اللادخل، لكنه يقدّم مساهمة شديدة الفاعلية - ما دامت السياسات العامة تضمن وصول حصص الأرباح من النمو إلى الفقراء. وقد حقق بعض البلدان الفقيرة مكاسب مثيرة للإعجاب في مجاليّ التربية والصحة، بجعلها أولويّتين متقدّمتين. لكن النمو وحده هو القادر على تعزيز مكاسب كهذه، لأن مختلف أنواع العجز في ميزانية الحكومة ستكون لها الغلبة عاجلاً أم آجلاً في اقتصاد راكد. وخلاصة القول أن الاستثمارات العامة في الفقراء تحفّز النمو الاقتصادي، فيما يعزّز النمو الاقتصادي مثل هذه الاستثمارات العامة.

ثمة دور مركزي في جميع هذه المجالات للمساواة بين الجنسين، ذلك أن الروابط الشديدة القوة بين الإنتاجية، وبين صحة البنات والأمومة - بما في ذلك الصحة التناسلية - وتعليم البنات، يجري إحباطها في أحيان كثيرة جداً بسبب افتقار النساء إلى التمكين. فالفتيات الأفضل تعلماً يتأخّرن في الزواج عن غيرهنّ ويكون أطفالهنّ أقلّ عدداً، وأكثر علماً، وأحسن صحة؛ كما يكسبن دخلاً أعلى في القوة العاملة. أما إذا أقيمت البنات خارج المدرسة، أو لم يُسمح للنساء المتعلّقات بالمشاركة الكليّة في سوق العمل، فإن هذه المكاسب الممكنة تتبدّد. وإذا تجاهلت الاستثمارات العامة في البنية التحتية الأساسية (مثل المياه المأمونة) احتياجات النساء، فقد يُحكم عليهن بتمضية ساعات كل يوم في جلب المياه؛ عندما يكون في استطاعتهن المشاركة في المجتمع على نحو أكثر إنتاجاً. وعندما لا يكون للمرأة رأي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، يصاب التأزر بين الإنتاجية والصحة والتعليم بالعرج. لذلك، فإن المساواة بين الجنسين هي أكثر من عدالة اجتماعية - إنها تعزّز التنمية.

بالنسبة إلى البلدان العالقة في أشرار الفاقة، لن يأتي النمو وحده دون مساعدة؛ ولن تكون الاستثمارات المحلية في التنمية البشرية وافية بالمراد. وللتحرّج من أشرار الفاقة، تتطلّب البلدان تمويلاً موسعاً إلى حد كبير من جانب المانحين للاستثمار على نحو أكبر بكثير في مجالات الصحة والتربية والزراعة والمياه والصّرف الصحي وغير ذلك من البنية التحتية الرئيسية؛ حتى قبل حدوث النمو الاقتصادي. فمثل هذه الاستثمارات حيوية في خلق الأوضاع الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام.

أن الاستثمارات العامة في الفقراء تحفّز النمو الاقتصادي، فيما يعزّز النمو الاقتصادي مثل هذه الاستثمارات العامة

والمظومات البيئية الطبيعية الداعمة للحياة (الماء والهواء النظيفين، مغذيات التربة، الأحراج، مصائد الأسماك، منظومات بيئية رئيسية أخرى)، وتضمن إدارةً جيدة للمدن كي تتمكن هذه من تأمين سبل الرزق والبيئة المأمونة.

ينبغي تعزيز الحزمة الأولى من السياسات - وهي الاستثمار في التنمية البشرية - بمساهمات من المانحين تفوق الحالية بكثير، حتى ما قبل ثبات النمو الاقتصادي. ولأن الصحة الأفضل والتربية كليهما من أهداف التنمية البشرية، ومهدتان للنمو المستدام، فإن الاستثمارات في هذين المجالين هامة للانطلاق اللاحقة في نشاطات القطاع الخاص. ويمكن للاستثمارات العامة، المدعومة بموارد إضافية من المانحين، تحقيق تقدم رئيسي في مجالات الصحة والسكان والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي؛ سيما وأن التقانات المتطلبة معروفة ومثبتة على نحو جيد. وبالتالي، فإن ثمة مكاسب كبرى في الصحة والتربية يمكن - ويجب - تحقيقها قبل فترة طويلة من الارتقاء الكبير في المداخل للفرد.

تستلزم ثانية الحزم الست للإفلات من أشراك الفاقة زيادة إنتاجية صغار المزارعين الفقراء. ومن الممكن زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية بإدخال تقانات محسنة، بينها البذور الأفضل نوعية، ونظم الحراثة والمناوبة بين المحاصيل، وتدابير أمر الآفات الزراعية والتربة. ومن الممكن زيادتها أيضاً بتحسين البنية التحتية الريفية مثل نظم الري، ومنشآت الخزن والنقل، والطرق التي تصل القرى بمراكز الأسواق الأكبر حجماً. ولزيادة الطاقة الإنتاجية على الأمد الطويل، يمكن للأمان في تملك الأرض أن يحمي حقوق المزارعين ويمنحهم حوافز للاستثمار في سبل تحسين الأراضي. وتتطلب هذه الخطوات شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التنمية الريفية، بما في ذلك التنمية من خلال استثمارات حاسمة في العلوم والتقانة الزراعية.

تقتضي الحزمة الثالثة من السياسات تحقيق عتبة وافية من البنية التحتية الرئيسية لدعم التنوع الاقتصادي. وسوف يكون هذا الأمر أكثر سهولة في بعض الأماكن، مثل المدن الساحلية المينائية؛ لكنه سيكون أصعب بكثير في مناطق أخرى، مثل البلدان الجبلية أو المحاطة باليابسة التي تواجه تكاليف نقل مرتفعة. ومرة أخرى، سوف تكون مساعدات المانحين محورية في تمكين البلدان الفقيرة من الوصول إلى عتبة الانطلاق نحو البنية التحتية. فمن دون مساعدة خارجية، ستبقى هذه البلدان عالقة في الشرك - فقيرة جداً بحيث لا تستطيع الاستثمار في البنية

التحتية، ومفتقرة جداً إلى البنية التحتية بحيث لا يمكنها أن تصبح تنافسية على الصعيد الدولي في صادرات جديدة.

تشمل الحزمة الرابعة استخدام سياسات خاصة للتنمية الصناعية - بما فيها تعزيز العلوم والتقانة - لإنشاء بيئة استثمارية سليمة لنشاطات تجارية غير تقليدية. وثمة قصص عديدة عن نجاح التنمية، مثل اقتصاديات الثمرور في شرق آسيا، دعمت تنمية النشاطات اللاتقليدية؛ من خلال فترات إعفاءات ضريبية، ومناطق لتجهيز الصادرات، ومناطق اقتصادية خاصة، ومجمعات لشركات تقوم بأعمال علمية، وائتمانات ضريبية استثمارية، وتمويلات محددة الأهداف للأبحاث والتنمية، وهبات حكومية من الأراضي والبنية التحتية. ومن دون مغريات خاصة كهذه، سيكون من الصعب على الدول الصغيرة الفقيرة أن تكسب موطئ قدم في ميادين غير تقليدية من الاقتصاد العالمي. نتيجة لذلك، فإن قلة هي التي تتجح. هنا، يمكن لمؤسسات التمويل المصغر تقديم المساعدة، لتعزيز القدرة على إنتاج المزيد من الوظائف والمداخيل في مشروعات تجارية بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة. ومثلما هو الأمر مع حق حيازة الأرض في الأرياف، فإن تمتع سكان المدن الفقراء بالحياسة العقارية المأمونة لمساكنهم قد يزيد قيمة استثماراتهم المثمرة.

تنطوي الحزمة الخامسة من السياسات على تعزيز حقوق الإنسان وتمكين الفقراء، عبر حكم ديموقراطي صالح. ففي عشرات البلدان لا تزال الفئات الفقيرة والأقليات الإثنية والنساء وجماعات أخرى مفتقرة إلى إمكانية الحصول على خدمات عامة أو فرص خاصة - وبالتالي لن تستفيد حتى عندما يبدأ النمو انطلاقته. وينبغي على المؤسسات السياسية أن تسمح للفقراء بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حيواتهم، وأن تحميهم من قرارات تعسفية غير قابلة للمحاسبة والمساءلة، تتخذها الحكومات وقوى أخرى.

ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات القومية الخاصة بأهداف التنمية للألفية التزاماً بحقوق النساء في التعلم، وخدمات الصحة التناسلية، والتملك، والحياسة المضمونة للأرض، والمشاركة في القوى العاملة. ويجب أيضاً أن تعالج أنواعاً أخرى من التمييز - عرقياً أو إثنياً أو مناطقياً - يمكن أن تهمش الفقراء داخل البلد. ومن شأن تعميق الديمقراطية عبر إصلاحات في هيكليات الحكم، مثل إبطال المركزية، تعزيز صوت الفقراء في صنع القرار.

تدعو الحزمة السادسة إلى إدارة بيئية ومدنية أفضل، وبخاصة لحماية الفقراء؛ إذ ليس من قبيل

ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات القومية لتحقيق الخاصة بأهداف التنمية للألفية التزاماً بحقوق النساء في التعلم، وخدمات الصحة التناسلية، والتملك، والحياسة المضمونة للأرض، والمشاركة في القوى العاملة

الحكومات، وبعضها الآخر على مستوى المنظومة الدولية - مثل عقد اتفاقيات دولية لتغيير قواعد التعامل في التجارة والتمويل، وفي تطوير العلم والتقانة وإدارة شؤونهما.

بلدان منخفضة التنمية البشرية - استئصال الفاقة والاهتمام الجدي بالاحتياجات الأساسية

مما لا شك فيه أن لبلدان التنمية البشرية المنخفضة - وبخاصة تلك العالقة في أشراك الفاقة - الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. وينبغي على هذه البلدان أن تضع استراتيجيات مترابطة منطقياً بغية تحقيق أهداف التنمية للألفية، اعتماداً على الحزم الست للسياسات الموصوفة أعلاه.

ويُشدّد إجماع مونتيري (أنظر أعلاه) على أهمية الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف الفقر، كجزء من هذه الاستراتيجيات الإنمائية الإجمالية. ولهذه الغاية، أعدت خمسة وعشرون من البلدان الفقيرة «ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر» التي توفر أطراً لتمويل مثل هذه الاستراتيجيات وتطبيقها ومراقبتها. وتصف هذه الأوراق سياسات وبرامج اقتصادية كلية وبنوية واجتماعية، لتعزيز النمو وتخفيف الفقر وتحقيق تقدّم في مجالات أخرى مثل التعليم والصحة؛ مشيرة إلى وجود متطلبات من التمويلات الخارجية. ومع أن أوراق الاستراتيجية هي من إعداد الحكومات، غير أنها تتبلور من خلال عمليات تشاركية متعاقبة تشمل المجتمع المدني والشركاء الخارجيين، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

مع أن ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر بعيدة عن كونها مثالية، فإنها تقرب تخفيف حدّة الفاقة من صميم استراتيجيات التنمية؛ لكنها ما زالت، حتى الآن، لا تدعم أهداف التنمية للألفية على نحو يفي بالمراد. ومع أن هذه الورقات تذكر الأهداف بازدياد، إلا أنّ عليها توفير أساس لتقييم السياسات القطرية بصورة أكثر انتظاماً - وتبيان مقدار الحاجة إلى مساعدات المانحين. ولدى إعداد ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر، تُصحّح الحكومات بأن تكون واقعية؛ والمعنى الذي يُقضي إليه هذا الأمر هو أن عليها القبول بالمستويات القائمة من مساعدات المانحين والتسليم بالقيود المختلفة على النمو الاقتصادي (مثل الافتقار إلى منافذ دخول الأسواق الأجنبية). ونتيجة لذلك، تقصّر ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر عن تحديد الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف.

مثلاً، توصي إرشادات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعداد الورقات - «الكتاب المرجع لورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر» - بنهج لتحديد

الصّدْف أن كثرة من أشد مناطق العالم فقراً تعاني من تقلبات وتعرّضات مُناخية هائلة - تتطلب إدارة بيئية سليمة. وتشمل هذه الأوضاع مناطق استوائية وشبه استوائية غير حصينة في وجه تراوحيات في سقوط الأمطار ودرجات الحرارة، تدفعها عواصف «إل-نينيو»؛ كما تستشعر مثل هذه المناطق تأثيرات التغيير المناخي الطويل الأمد. بالإضافة إلى ذلك، أُجهدت المنظومات البيئية في بلدان عديدة، منخفضة المداخل والتنمية البشرية، بفعل نموّ سكّاني متسارع ونشاطات تجارية عشوائية. وتؤدي هذه الضغوط إلى فقدان البيئة الطبيعية، عبر إزالة الغابات وطغيان الطرق والمدن والأراضي الزراعية - وأيضاً بسبب نضوب موارد نادرة مثل الطبقات الصخرية المخترنة للمياه العذبة، والمسامك الساحلية. ثمة تحدّد ذو صلة بالوضع يشمل تدبير أمر التوسّع المتسارع للحياة المدنيّة، لحماية الصحة العامة وفرض الحصول على أساسيات من أسباب الراحة للإنسان؛ مثل الأرض والسكن والنقلات ومياه الشرب المأمونة ونُظُم الصّرف الصحيّ وغير ذلك من البنى التحتية. وتتطلب مثل هذه الجهود تخطيطاً مدنياً دقيقاً واستثمارات عامّة كبيرة جداً.

مجمل القول أن تحقيق الأهداف يتطلّب وجوباً إفلات البلدان الأشد فقراً من أشراك فقرها. ولكي تفعل ذلك، ينبغي عليها الوصول إلى الحد الأدنى من العتبات في الصحة والتعليم والبنية التحتية والحكم. كما تحتاج إلى سياسات زراعية تعزّز الإنتاجية، وأيضاً إلى سياسات للتنمية الصناعية، تبني قاعدةً لنمو اقتصادي طويل الأجل يقوده القطاع الخاص. ختاماً، يجب تطبيق هذه السياسات مع احترام المساواة الاجتماعية وحقوق الانسان، بالإضافة إلى الاستدامة البيئية. ويُعتبر ازدياد التمويل من المانحين حاسماً في تمكين الدول الأشد فقراً من التوصل إلى هذه العتبات - وهو تمويل يجب أن يوازيه حكم أفضل واستخدام أفضل للموارد. وفي خلال جيل أو نحو ذلك، سوف يجعل النمو الاقتصادي المستدام هذه البلدان قادرة على أن تتسلم من المانحين مهمة تمويل الأساسيات من الخدمات العامة والبنى التحتية.

تنفيذ تعاهد التنمية للألفية

يُبنى تعاهد التنمية للألفية على أساس المشاركة في المسؤوليات بين ذوي المصلحة الرئيسيّين، ويستلزم بذل جهود مجتمعة ومتّمة عديدة من الدول الغنية والفقيرة، والوكالات الدولية، والسلطات المحلية، والقطاعات الخاصة، ومنظمات المجتمعات المدنية. وسيتمّ بعض الإجراءات العملية على مستوى

يُبنى تعاهد التنمية للألفية على أساس المشاركة في المسؤوليات بين ذوي المصلحة الرئيسيّين

الغايات المستهدفة في مواجهة المُقيّدات المالية والتقنية. ولا تشدّد الإرشادات على أن مثل هذه المقيّدات يمكن - ويجب - تخفيفها (مثلاً، عبر زيادة المساعدة من المانحين)؛ لتتمكّن البلدان من تحقيق أهداف التنمية للألفية. لتأخذ على سبيل المثال ورقة الاستراتيجية لتخفيف الفقر التي أعدتها ملاوي، ولا تطمح بما يكفي إلى تحقيق الأهداف. تقول هيتان مشتركتان من موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقييم هذه الورقة: «مع أن معظم الدلائل تتوافق مع أهداف التنمية للألفية، فإن الغايات المستهدفة في ورقات الاستراتيجية لتخفيف من الفقر أقلّ طموحاً. ويقتضي الأمر تطوير غايات طويلة الأمد، تتعلق مباشرة بأهداف العام 2015. لكن التقدير الاستقرائي للغايات المحددة في ورقات الاستراتيجية لتخفيف من الفقر بحلول العام 2005 يوحي بأن ملاوي سوف تقصّر عن إنجاز [أهداف] العام 2015. وتعتقد هيئتا الموظفين أن غايات ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر هي أكثر واقعية، وتمثّل صورة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة لملاوي».

(ص 3-4، 23، أغسطس/آب 2002، على الموقع:

<http://www.imf.org>)

يجازف هذا التقييم المشترك، من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لورقة الاستراتيجية التي أعدتها ملاوي لتخفيف من الفقر، بتقويض أهداف التنمية للألفية والالتزامات المقدّمة في مونتيراي. فملاوي، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى العائشة في ظروف مماثلة - تستلزم قدرًا من مساعدات المانحين أكبر بكثير مما هو عليه الآن. وبدلاً من مطالبة هذه البلدان بالتواضع في تطلّعاتها، ينبغي دعمها لتحقيق الأهداف؛ مع تقديم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يد العون في تعبئة المساعدة الإضافية التي تمسّ إليها الحاجة. ويوفّر تعاهد الألفية للتنمية هذا الإطار المطلوب لذلك النوع من المساعدة الدولية.

يتعيّن على كل استراتيجية قومية للتنمية، بما في ذلك كل ورقة استراتيجية لتخفيف الفقر، أن توجّه سؤالين. الأول، ما هي السياسات القومية - بما فيها تعبئة الموارد المحلية وإعادة توزيعها، وتركيز الإنفاق على إصلاحات تزيد الفعالية والإنصاف - المتطلّبة لتحقيق الأهداف؟ الثاني، ما هي السياسات الدولية المتطلّبة - بما في ذلك زيادة مساعدة المانحين، وتوسيع سبيل الوصول إلى الأسواق، وتسريع تخفيف أعباء الديون، وتكثيف نقل التّقانة؟

يدعو التعاهد كل بلدٍ نامٍ إلى وضع استراتيجيته الإنمائية (بما في ذلك ورقة الاستراتيجية لتخفيف الفقر، إن كان لديه مثلها) في صفٍّ واحد مع أهداف

التنمية للألفية؛ ضمن سياق سياساته واحتياجاته القومية. وينبغي أن تعرّف كل استراتيجية قومية، بوضوح، الجهود التي يكون في وسع البلد بذلها - والجهود التي تستلزم مزيداً من الدعم الدولي، مثل زيادة التخفيف من أعباء الديون وتوسّع المساعدات من المانحين وإتاحة فرص أفضل إلى الأسواق الأجنبية. كما ينبغي على الاستراتيجيات القومية تقدير الاحتياجات المتوسطة الأجل من الميزانية لكل القطاعات الحرجة - الصحة، التعليم، البنية التحتية، الإدارة البيئية. ويجب أن تحدّد تلك الأجزاء من الميزانية التي يمكن تغطيتها بموارد محلية، والأجزاء المطلوب تغطيتها بزيادة مساعدات التنمية.

تسلّط هذه العملية الضوء على الفجوة بين مساعدات الإنماء الرسمية الحالية والمستويات التي تدعو إليها الحاجة لتحقيق أهداف التنمية. ومن ثمّ، يمكن للبلدان الفقيرة وشركائها في التنمية العمل معاً، بحسّن نية، للتأكد من دعم الاستراتيجيات القومية بسياسات سليمة، وتمويل وافٍ من المانحين.

بلدان التنمية البشرية المتوسطة - الشروع في

معالجة جيوب الفقر المدقع

ينبغي لجميع البلدان ذات المستويات المتوسطة من التنمية البشرية أن تكون قادرة على تمويل معظم احتياجاتها التنموية، أو كلّها، من خلال الموارد المحلية أو الموارد الأجنبية غير الامتيازية (بما فيها التدفّقات الخاصة والقروض الرسمية من مصارف إنماء متعدّدة الأطراف ووكالات ثنائية). وثمة بلدان كثيرة ماضية على الطريق الصحيح لتحقيق معظم الأهداف أو كلّها، لكن ثمة بلداناً متعدّدة لا تزال فيها جيوبٌ من الفقر المدقع. وبالتالي، فإنها ما زالت تستلزم صيغ دعمٍ رئيسية من البلدان الغنية - وبخاصة منافذ أفضل للصادرات إلى الأسواق الأجنبية، وقواعد دولية أفضل للتعامل في التمويل ونقل التّقانات. كما تحتاج هذه البلدان إلى التخفيف من مجمل أنواع اللامساواة البنوية المحلية - موجهة تدخّلاتها في النهج السياسي إلى المجموعات الأقل تحصيناً والأكثر تهميشاً؛ أكان ذلك بسبب نوع الجنس أم العرق أم الدين أم الجغرافيا.

يمكن أيضاً لهذه البلدان مساعدة بلدان الأولوية القصوى والمتقدمة على تعريف الغايات وتحديد الموارد المتطلّبة لتحقيق الأهداف. وهناك بلدان متنوّعة - تتدرّج من البرازيل إلى ماليزيا، ومن موريشياس إلى المكسيك - وتقدّم أمثولات هامة لبلدان ما زالت عالقة في أشراك الفاقة؛ لأن البلدان الأرفع تنمية تصارعت

ينبغي أن تضم المؤسسات

المالية الدولية أهداف التنمية

للألفية في صلب جهودها

التحليلية والاستشارية

والتمويلية لكل بلد من

البلدان النامية

المزداة بأكبر قدر من الفعالية، في دعم أهداف التنمية للألفية.

ثمة دور رئيسي أيضاً تقوم به بنوك الإنماء الإقليمية لوضع أهداف التنمية في صلب استراتيجيات بلدانها، وجعل عملياتها الإقراضية وجهودها في التعاون التقني إنسيابية وأكثر فعالية؛ لأنها في موقع فريد لتمويل السلع العامة الإقليمية وتشجيع التكامل والتعاون إقليمياً. ولقد بدأ بنك التنمية عبر الأمريكتين (إنتر أميركان) بالتحرك في هذا الاتجاه، ولكن ينبغي عليه وعلى المصارف الإقليمية الأخرى القيام بأكثر من ذلك بكثير.

المانحون الثنائيون - تعديل المناهج وتحديد غايات جديدة

يجب على التنمية الثنائية اتباع منهج جديد. فالسؤال التوجيهي ينبغي ألا يكون بعد الآن: «أي تقدم يمكن تحقيقه باتجاه أهداف التنمية للألفية، ضمن حدود المساعدة الثنائية الحالية؟» بل يجب أن يكون: «أي مستويات وأنواع من مساعدات المانحين تدعو إليها الحاجة لإنجاز الأهداف، وهل ستستفيد البلدان على نحو فعال من تلك المساعدة؟»

يدرك المانحون الثنائيون أن عليهم تحسين كيفية إصالحهم مساعدات الإنماء الرسمية - وبخاصة مع تزايد كميات المساعدة. ويجب بناء هذه التحسينات على أساس المبادئ الآتية:

- يجب أن تصمم البلدان استراتيجياتها لتحقيق الأهداف، وأن تمتلكها.
- يجب أن تتوجه المساعدة نحو النتائج، استناداً إلى مراجعات الخبراء لمقترحات البلد؛ وإلى مراقبة البرامج وتقييمها وفحص حساباتها بدقة.
- يجب على المانحين الثنائيين تنسيق دعمهم للاستراتيجيات القطرية - مثلاً على ذلك، من خلال مناهج على نطاق القطاع برمتها تبرز أهمية الميزانية بدلاً من تمويل المشاريع.
- يجب على المانحين الثنائيين أخيراً إزالة التمييز المعيوب بين المساعدة لتكاليف رأس المال والمساعدة لتكاليف متكررة الحدوث. فهذان الجانبان من النفقات يحتاجان معاً إلى دعم وافر.

ولأن معظم المانحين اتفقوا، من حيث المبدأ، على رصف برامجهم مع ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر، فإنه لمن المهم حتى أكثر من السابق أن تسلط هذه الوثائق الضوء على الدعم المطلوب لإنجاز الأهداف - موارد المانحين الإضافية والتخفيف من أعباء الديون وازدياد فرص الوصول إلى الأسواق والثقة، وإلى ما هنالك.

مع العديد من التحديات المماثلة، البيئية والصحية وغيرهما (وما زالت تواجهها في كثير من الأحيان). ومنذ وقت حديث العهد، بدأت بلدان عديدة متوسطة الدخل بتقديم النصح التأموي وحتى العون المالي؛ وهي نزعة تشدد العزم، ينبغي تشجيعها بقوة.

المؤسسات المالية الدولية - وضع أهداف التنمية في صلب الاستراتيجيات القطرية

ينبغي أن تضع المؤسسات المالية الدولية أهداف التنمية للألفية في محور جهودها التحليلية والاستشارية والتمويلية لكل بلد من البلدان النامية. فمع كل من ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر، مثلاً، يجب أن تبين التقييمات المشتركة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما إذا كانت الاستراتيجية قادرة على تحقيق أهداف التنمية. وإن لم يكن ذلك ممكناً، فما هي التغييرات التي تدعو إليها الحاجة للقيام بذلك. عندئذ، توفر ورقات الاستراتيجية فرصة مناسبة لهذه المؤسسات كي تنظر ليس فقط في أمر الإصلاحات المحلية المطلوبة في النهج السياسي لتقوية مؤسسات الدولة وتحسين الحكم الاقتصادي وزيادة الدعم الحكومي، وإنما أيضاً في أمر الخطوات اللازمة من جانب المجتمع الدولي: زيادة مساعدات المانحين (بما في ذلك تكثيف التخفيفات الواسعة المدى من أعباء الديون)، وإتاحة فرص أفضل لصادرات البلد في الوصول إلى الأسواق الأجنبية، وتأمين نقل الثقة على نحو أكبر بكثير، والعمل بالشراكة مع البلد على السعي إلى القيام بإجراءات عملية ذات صلة.

يتعين على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يعملوا مع البلدان للاتفاق على أطر اقتصادية كبرى متسقة مع تحقيق أهداف التنمية للألفية، بما في ذلك التمويل الخارجي الوافي بالمراد. من ثم يمكنهما مساعدة البلدان على تعبئة الزيادات الضرورية في مساعدات الإنماء الرسمية - ومساعدتها أيضاً في تكييف هذه التدفقات من حيث الاقتصاديات الكبرى. ففي بعض البلدان، تتسبب الزيادات الضخمة في المساعدات التنموية الرسمية بارتفاع سعر الصرف الحقيقي. لكن النتيجة الصافية ستكون مفيدة - إذا حدث ارتفاع سعر العملة في سياق إطار ملائم متوسط الأجل للاقتصاديات الشاملة، وإذا استثمرت مساعدات المانحين على نحو جيد في رأس المال البشري، والبنية التحتية المادية، والاحتياجات الإنمائية الأخرى. وبالتالي، ينبغي على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يساعدا البلدان - والجهات المانحة لها - على استخدام مساعدات الإنماء الرسمية

لأن معظم المانحين اتفقوا على رصف برامجهم مع ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر، فإنه لمن المهم حتى أكثر من السابق أن تسلط هذه الوثائق الضوء على الدعم المطلوب لإنجاز الأهداف

ويجب على كل البلدان الثرية تحديد غايات التزاماتها المتكررة بتحصين الدعم والتجارة وتخفيف المديونية للبلدان الفقيرة. كما ينبغي تشجيعها على إعداد تقييمات واستراتيجيات خاصة بها لتخفيف الفقر في العالم، وتحديد غايات جسورة تتوافق مع هذه الالتزامات.

وكالات الأمم المتحدة - تقديم المساعدة الخيرية

إن لوكالات الأمم المتحدة دوراً حيوياً في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية للألفية، خصوصاً عبر المساعدات الخيرية في تصميم برامج التنمية وتطبيقها. وللأمم المتحدة خبرة عملية واسعة المدى في كل مجال محوري من مجالات الأهداف؛ بينها التعليم والصحة والتخطيط التنموي والتطوير الثاني وحكم القانون والزراعة، ومجالات عديدة أخرى. وينبغي على كل من الوكالات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة تطوير استراتيجية لمساعدة بلدان الدخل المنخفض والتنمية البشرية المتدنية - وبخاصة بلدان الأولوية - على تطبيق استراتيجياتها القومية.

ولنظام الأمم المتحدة أيضاً دور عالمي شامل ينبغي عليها القيام به، وهو تعبئة :

- رصد التقدم عالمياً.
- تعقب التقدم قُطرياً.
- تحديد العقبات الرئيسية للأهداف - وتحديد الحلول.
- إشراك شرائح واسعة من المجتمع حول العالم، عبر حملة الألفية.

المنظمات الإقليمية والمؤسسات الإنمائية - تعزيز التكامل والتعاون إقليمياً

يجب أن يحظى التكامل الإقليمي بأولوية النهج السياسي بالنسبة إلى البلدان الفقيرة ذات الأسواق الصغيرة - أكان ذلك بسبب العدد القليل من السكان أم بسبب العوائق الجغرافية في وجه الوصول إلى الأسواق العالمية. ففي إمكان التعاون الإقليمي، بما في ذلك الاستثمارات المشتركة في بنى تحتية حرجية، توسيع آفاق الفرص التجارية عبر الاقتصاديات الصغيرة؛ وبالتالي توفير منصة للنمو الاقتصادي المستدام. وثمة حاجة بشكل بارز إلى التكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث توجد بلدان عدّة ذات عدد قليل من السكان أو محاطة باليابسة. ولدى المبادرتين الرئيسيتين للتعاون بين الحكومات في إفريقيا، «الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية» و«الاتحاد الإفريقي»، أدوار هامة في تعزيز التكامل الاقتصادي والشراكات السياسية.

جولة الدوحة ومفاوضات تجارية دولية أخرى - فتح الأسواق وتخفيض الإعانات المالية

حتى لو كانت السياسات القومية مناسبة وتمويلات المانحين مُزادة، فإن أهداف التنمية للألفية لن تتحقق بالضرورة إذا ظلّت الصادرات اللاتقلدية للبلدان الفقيرة معترضة السبيل أو فاقدة من قيمتها في الأسواق العالمية بسبب السياسات الحمائية للبلدان الغنية. كذلك تتطلّب البلدان الفقيرة دعماً دولياً أكبر بكثير في نقل التّقانات إليها.

يكرّر إجماع مونترالي وخطة جوهانسبورغ للتطبيق (من مؤتمر القمة العالمي في العام 2002 حول التنمية المستدامة) الالتزامات التي قدّمها الدول الغنية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية بالتسهيلات التجارية. وقد تعهّدت البلدان الغنية بمساعدة البلدان الفقيرة - وبخاصة البلدان الأقل تطوّراً والدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية المحاطة باليابسة - على الوصول إلى أهداف التنمية، عبر منْحها كامل الإمكانية لدخول أسواقها. مع ذلك، وعلى الرغم من وصف جولة الدوحة - وهي التالية من المفاوضات التجارية الدولية - بأنها «جولة تنمية»، لم تنتج المساعي الأولية لوضع التنمية في الصدارة سوى الجمود وخيبة الأمل.

المجتمع المدني - تأدية دور أكبر في السياسات وتخفيف الفاقة

هناك جانبٌ بالغ الأهمية من جوانب التقدّم الحاصل خلال العقد المنصرم هو النفوذ المتنامي لمنظمات - وشبكات - المجتمعات المدنية، المحلية والقُطرية والعالمية، في التحفيز على إحداث تغييرات نهجية، كما في التخفيف من أعباء الديون. فالمنظمات اللأحكومية والمنظمات الأهلية والرابطات المهنية وغيرها من مجموعات المجتمع المدني يُطلب منها بانتظام أن تساعد في تصميم استراتيجيات التخفيف من الفقر وتطبيقها. كما أصبحت مساهمتها مدمجة في جهود «الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسّل والملاريا».

تمثّل المناهج الجديدة أدوار المجتمع المدني الثلاثة: كمُساهم في تصميم الاستراتيجيات، ومزوّد خدمات عبر منظمات أهلية ومنظمات قومية غير حكومية، وساهر على التأكد من وفاء الحكومة بالتزاماتها. لكن هذه الأدوار لا تتجذّر في بلدان عديدة إلا تدريجاً، مع استمرار الحكومات في الهيمنة على صنع القرار وتطبيقه. وبإصرار المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف على العمليات الشفافة لتطوير

مع ذلك، وعلى الرغم من

وصف جولة الدوحة بأنها

«جولة تنمية»، لم تنتج

المساعي الأولية لوضع التنمية

في الصدارة سوى الجمود

وخيبة الأمل

إلى تلبية الاحتياجات التّقانية للبلدان الفقيرة. كما أنها ستجمع معاً مؤسسات أبحاث ومجامع علمية دولية، وجهات مانحة متعدّدة الأطراف وثنائية، وممثلي البلدان، وكبار ممثلي القطاعين الأكاديمي والخاص، في ميادين رئيسية: مثل الصحة والزراعة والبنية التحتية وتقانة المعلومات والاتصالات، وأنظمة الطاقة، وإدارة البيئية، وتخفيف المعاناة من التقلّبات المناخية والتغيّرات الطويلة الأجل في المناخ والتكيف معها. بعد تحديد الأولويات العلمية والاتفاق على سبيل التمويل لما تدعو إليه الحاجة من أبحاث وتطوير، بما في ذلك تمويلات من شركاء بين القطاعين العام والخاص، توصي المنتديات بخطط للتقدّم التقني في كل من هذه الميادين لكي يراجعا مجتمع المانحين.

نظام عالمي شامل لتحسين معالم الإسناد وتقييم التقدّم

بتبني أهداف معيّنة، محدودة الوقت، مقيسة كمياً، تُوفّر أهداف التنمية للألفية أساساً وطيداً لوضع معايير التقدّم وتقييمه. لكن الرّصد والتقييم السليمين سوف يتطلّبان من المجتمع الدولي زيادة الاستثمارات على نحو جذري في إجراء المسوح وجمع البيانات. وبالنسبة إلى أهداف عديدة جداً، في بلدان عديدة جداً، ليس ثمة ما يكفي من البيانات لإجراء تقييمات كمّية ملائمة. ولأن الالتزامات المشتركة هي محور كل برنامج قومي، فمن الضروري رصد أعمال البلدان الفقيرة وشريكاتها من البلدان الغنية على نحو أوّثق بكثير مما كان عليه في الماضي.

وينبغي تشجيع مبادرات جديدة لمراقبة أداء البلدان الغنية والفقيرة على حدّ سواء في تنفيذ التزاماتها بموجب التعاهد. مثلاً على ذلك، يجب رصد حجم تدفّقات المانحين ونوعيتها بدقة؛ لضمان كونها متنسقة مع إنجاز أهداف التنمية. ويتعيّن رصد مفاوضات جولة الدّوحة عن كثب، لضمان أنها فعلاً تشكل «جولة تنمية». كما يستوجب الأمر توجيه عناية خاصة إلى تقليل الفساد؛ وهذا أيضاً يمكن - وينبغي - رصده على نحو أفضل. والتّظير للزيادة الكبير في تدفّقات المانحين، يجب أن يكون الزيادة الكبير في الشفافية والمساءلة عن استعمال هذه التدفّقات.

الاستنتاج

حقّق العالم تقدماً هائلاً في معرفته للسياسات الإنمائية وممارستها. ويهدف تعاهد التنمية للألفية إلى جمع هذه المعرفة وهذه الممارسة معاً في إطار مترابطٍ منطقياً يسلم بالحاجة إلى منهجٍ متعدّد

الاستراتيجيات القُطرية الخاصة بأهداف التنمية للألفية، يمكنها مساعدة المجتمع المدني في كسب موطئ أقوى في رسم السياسات وتطبيقها.

المشروعات الخاصة - تساهم في خطط العمل العالمية

يقوم القطاع الخاص بدور حاسم في النمو الذي تقوده السوق، وبخاصة في خلق الوظائف ورفع المدخيل. وينبغي على المشروعات التجارية الخاصة، بالإضافة إلى دعم إجراءات مكافحة الفساد، أن تدعم أهداف التنمية للألفية عبر مجموعة متنوعة من السبل الأخرى: من خلال أعمال خيرية متضامنة، وعمليات تحويل ونقل للتقانة، واستثمار أجنبي أعظم في البلدان الموجودة على هوامش النظام الدولي، وتسعير تفضلي للسُّلع والخدمات للبلدان ذات المدخيل المنخفضة والتنمية البشرية المتدنية.

ويمكن للشركات أن تكون في أشدّ فعّاليتها عندما تعمل بموجب خطط عمل دولية - كما يحدث مع استعداد شركات الأدوية المتزايد لتخفيض أسعار العقاقير الجوهرية للأيدز، عندما تطلب منها الأمم المتحدة أن تفعل ذلك. وينبغي حدوث تعاون مماثل في مجالات حاسمة أخرى، تشمل الزراعة والإدارة البيئية والمعلومات وتقانة الاتصالات. أضف إلى ذلك، أنه يتعيّن على الشركات المساهمة إثبات سلوك أخلاقي - في احترام حقوق الإنسان، والامتناع عن الفساد، والتقيّد بالتحريمات الأساسية للتشغيل القهري وعمالة الأطفال والتدمير البيئي.

المجتمع العلمي - معالجة احتياجات الفقراء

هناك حاجة ملحة لرفد العديد من التقانات القائمة باختراقات تقانية، مثل اللقاحات أو العقاقير الجديدة ضد فيروس نقص المناعة/الأيدز والسُّل والملاريا. ولأنّ معظم الجهود العلمية الدولية تتجنّب الفقراء وتتجاوزهم، فمن الضرورة الملحة أن يعمل المجتمع العلمي الدولي - بقيادة المختبرات الوطنية، والوكالات الوطنية للتمويل العلمي، والمؤسّسات الوقفية الخاصة - مع المجموعات العلمية في البلدان الفقيرة على تحديد المرامي ذات الأولوية للأبحاث والتطوير، وأن يوسّع آفاق التمويل إلى حدّ كبير.

لذلك السبب، يوصي تعاهد التنمية للألفية بإنشاء منتديات دولية متعدّدة للابتكارات التقانية. صحيح أن بعض مثل هذه المنتديات قائم فعلاً، ولكن ينبغي دعمها بموارد أكبر - وينبغي إنشاء غيرها. وسوف تساعد هذه المنتديات في إقرار أولويات الأبحاث والتطوير، الهادفة

هناك حاجة ملحة لرفد العديد من التقانات القائمة باختراقات تقانية، مثل اللقاحات أو العقاقير الجديدة ضد فيروس نقص المناعة/الأيدز والسُّل والملاريا

الشُّعْبَ لتحقيق أهداف التنمية للألفية، مبنيٌّ على أساس الوعود بالشراكة؛ الواردة في إعلاناتٍ دوليةٍ رئيسيةٍ حديثةٍ العهد. ويوفّر التعاهد إطاراً تعمل فيه البلدان الفقيرة على تطوير - وامتلاك - خططها القومية، التي تستفيد من المساعدات الخارجية المستدامة لانتزاع نفسها من أشراك الفاقة وتحسين مستوى الرفاه لأفقر مواطنيها. وفي الجوهر، يحدّد التعاهدُ مجرى عمليةٍ نموّيةٍ موجّهةٍ نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية، تكون فيها لكل ذوي المصلحة الرئسيّين مسؤوليات واضحة - وأيضاً التزامات واضحة نحو الفاعلين الآخرين.

يتطلّب الإفلاتُ من أشراك الفاقة توصُّلَ البلدان إلى عتباتٍ حاسمةٍ معيَّنة - للصحة والتعليم والبنية التحتية والحكم - كي تتمكن من تحقيق انطلاقةٍ إلى النمو والإِنماء الاقتصاديّين المستداميّين. وهناك عشرات من البلدان الفقيرة تقصّر عن بلوغ عتبات كهذه، وكثيراً ما يكون ذلك لِحِلالٍ لا علاقة لها به

ولأسبابٍ خارجةٍ عن إرادتها. وهذا هو المجال الأهم، الذي يجب أن يتحقّق فيه التعاهد بين البلدان الغنية والفقيرة. فإذا انتهج أيُّ بلد السياسات الصحيحة والتزم بالحكم الصالح في تطبيق تلك السياسات، فإنّ على المجتمع الدولي - الوكالات الدولية، والمانحين الثنائيّين، والفاعلين في القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني - مساعدةً هذا البلد على الوصول إلى العتبات الحاسمة، عبر تقديم المزيد من المعونات.

وبتبنّي تعاهد التنمية للألفية هذا، فإن كلّ البلدان مدعوّة إلى إعادة توكيد التزاماتها بأهداف التنمية للألفية، واستعدادها لقبول ما يصاحب هذه الالتزامات من مسؤوليات. وعلى الوكالات المانحة الثنائية، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، والفاعلين في القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، أن تتقدّم بالتزامات وأفعالٍ جسورةٍ ومحدّدة لضمان النجاح في الوصول إلى أهداف التنمية للألفية.

